الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — كلية الشريعة والاقتصاد
الرقم التسلسلي ..... — قسم الفقه وأصوله
رقم التسجيل ..... — تخصص الفقه وأصوله

القواعد الفقهية عند الإباضية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله

إعداد الطالب :
مصطفى رشوم

إشراف الأستاذ:
د/ مصطفى باجو

الجزء الأول

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية
1-.....	رئيسا	.....	.....
2-	مقررا	.....	.....
3-	عضوا	.....	.....
4-	عضوا	.....	.....
5-	عضوا	.....	.....
6-	عضوا	.....	.....

السنة الجامعية: 1432-1433هـ / 2011-2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كليـــــــة الشريعة والاقتصاد

قسنطينة – الجزائر. قسم الفقه وأصوله

ملخص رسالة الدكتوراه الموسومة بـ:

«القواعد الفقهية عند الإباضية»

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى صراطه المستقيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، الذي أرسى قواعد الدين، ورسم معالم التشريع المبين، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه المجاهدين، الذين ورثوا العلم الرباني، والهدي النبوي القويم، وورّثوه لمن بعدهم، حتى تأصلت أصوله في الأنام، وتقعدت قواعده في الأحكام.

وبعد: فإن أفضل ما يقضيه الإنسان من وقته الثمين، هو ما يصرفه في خدمة العلم النافع، ولعل أشرف هذه العلوم العلم الشرعي، وثمرته الفقه وأصوله، وإذا كان الفقه هو ثمرة العلوم الشرعية، فإن القواعد الفقهية هي لُبّ الفقه وزبدته، منها تتبلور العقلية الفقهية الإسلامية الناضجة، القادرة على التجميع والتأصيل للمسائل الفقهية، المتناثرة في مصادره، والمتشعبة في ثناياه، ومن هنا كانت هذه القواعد من أهم ما يجب الاشتغال به في الفقه الإسلامي؛ لأنها الوسيلة التي تكفل لنا ضبط فروعه وجزئياته، وتخريجها على أصولها، وإلحاقها بكلياتها، وقد أدرك الفقهاء الأجلاء هذه الأهمية، فعكفوا على دراستها وتأصيلها، وصنفوا فيها مصنفات عديدة في مختلف المذاهب الفقهية، لأنها خير عَوْن على ضبط المسائل الكثيرة، المختلفة في أبوابها، المتناظرة في أحكامها، فهي وسيلة لاستحضار الأحكام، وعليها يعوّل القضاة وأهل الإفتاء في النوازل والقضايا المتجددة.

وتأتي هذه الدراسة العلمية لتظهر إسهام المدرسة الإباضية في علم القواعد الفقهية تأصيلا، وتنظيرا، وتطبيقا، وتصنيفا، وتجيب على أسئلة لطالما شغلت فكر الباحثين في مجال القواعد الفقهية، ومن أهمها: هل توجد عند الإباضية القواعد الفقهية على غرار المدارس الفقهية الأخرى؟ ومتى ظهرت عندهم؟ وما مكانتها عندهم من حيث الاستدلال والاحتجاج على الأحكام الفقهية؟ وهل ساهموا في التقعيد الفقهي وتطويره؟ وهل انفردوا بقواعد خاصة تميزهم عن غيرهم؟ وما هي مؤلفاتهم؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة في بيان هذه الجوانب على خطة تشتمل على ستة فصول، وفصل تمهيدي مع مقدمة وخاتمة.

أما الفصل التمهيدي: فكان مدخلا لدراسة «القواعد الفقهية من حيث المفهوم والتطور»، ويشمل الجانب النظري للقواعد الفقهية، مفهوما وتطورا وتصنيفا، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول خُصص لتعريف القواعد الفقهية، وبيان علاقتها بالعلوم والمصطلحات ذات الصلة بها، والثاني يتحدث عن أنواع القواعد الفقهية، وأهميتها، وحجيتها، أما الثالث: فبحث عن نشأة القواعد الفقهية عند الإباضية، وتطورها، ومصنفاتها.

وجاء الفصل الأول بعنوان: القاعدة الكلية الكبرى الأولى: «الأمور بمقاصدها» وما تفرع عنها، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول في بيان حقيقة القاعدة. واهتم الثاني بتأصيل القاعدة الفقهية من القرآن والسنة والآثار، ومن الإجماع والمعقول. والثالث خصصناه لفروع القاعدة وتطبيقاتها. أما الرابع فجمعنا فيه بعض القواعد المتفرعة عن القاعدة الكلية: «الأمور بمقاصدها».

وبحثنا في الفصل الثاني القاعدة الفقهية الكلية الكبرى الثانية: «اليقين لا يزول بالشك» وما تفرع عنها، واشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

خصصنا المبحث الأول لبيان مدلول هذه القاعدة، والثاني لتأصيل القاعدة. والثالث اعتنى بفروع القاعدة وتطبيقاتها. وختمنا هذا الفصل بالمبحث الرابع لدراسة القواعد المتفرعة عن القاعدة الكلية: «اليقين لا يزول بالشك».

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة القاعدة الكلية الكبرى الثالثة: «المشقة تجلب التيسير» وما تفرع عنها، وأخذ مساحة معتبرة من البحث، لأهميتها ومكانتها في التشريع، وتضمن سبعة مباحث وهي:

الأول: مفهوم القاعدة. والثاني: أنواع المشاق وضوابطها. والثالث: تأصيل القاعدة. والرابع: أسباب التيسير والتخفيف. والخامس: أنواع التيسيرات ومجالاتها. والسادس: تطبيقات وفروع القاعدة عند الإباضية. وختمنا هذا الفصل بالمبحث السابع، وخصصناه لدراسة القواعد المتفرعة عن قاعدة: «المشقة تجلب التيسير».

وفي الفصل الرابع تناولنا القاعدة الكلية الكبرى الرابعة: «الضرر يزال» أو «لا ضرر ولا ضرار» وما تفرع عنها، واشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

خصصنا الأول لتعريف القاعدة. والثاني لتأصيل القاعدة. والثالث لبيان أنواع الضرر وضوابطه وطرق إزالته. وأما الرابع جعلناه لتطبيقات القاعدة والفروع المتخرجة عليها. وختمنا هذا الفصل بالمبحث الخامس، وخصصناه لدراسة القواعد الفقهية المندرجة تحت هذه القاعدة.

وأما الفصل الخامس فقد أخذ أيضا مساحة معتبرة من الدراسة، وبحثنا فيه القاعدة الفقهية الكبرى الخامسة: «العادة محكمة» وما تفرع عنها، وفصلنا ذلك في المباحث التالية:

الأول: حدد مدلول القاعدة. والثاني: عرضنا فيه أنواع العرف والعادة وشروط اعتبارهما في الأحكام الشرعية. أما الثالث: فاهتم بتأصيل القاعدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآثار الصحابة رضوان الله عليهم، ومن الإجماع والمعقول. أما المبحث الرابع: تناولنا فيه تطبيقات القاعدة وفروعها الفقهية عند الإباضية. وختمنا هذا الفصل بالمبحث الخامس، وبحثنا فيه القواعد الفقهية المتفرعة عن القاعدة الكبرى: «العادة محكمة».

أما الخاتمة فلخصنا فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واقترحنا بعض التوصيات التي لم

نتمكن من تحقيقها وإنجازها في هذا البحث، ويمكن للباحثين اعتمادها كمشاريع مستقبلية، لاستكمال بناء صرح قواعد الفقه الإسلامي على أسس من الموضوعية، لحل المشكلات والقضايا المتجددة في شتى الميادين، وفق اجتهادات وقواعد المدارس الفقهية المختلفة.

وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج هامة نذكر منها:

– بحثت هذه الدراسة في مدلول القواعد الكلية والضوابط الفقهية فوجدت أن المصطلحين قد مرّا بالتطور في الاستعمال، فبعد أن كان لا يميز بينهما كثيرا وصل التعريف إلى نوع من الاستقرار، فعُرِّفت القاعدة الفقهية بأنها «أمر كلي أو أغلبي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه»، وأما الضابط فيختلف عن القاعدة الفقهية من حيث كونُه فروعا في باب واحد، بينما القاعدة تجمعها من أبواب شتى.

– والقواعد الفقهية عند الإباضية هي ثمرة اختمار الفقه ومسائله في أذهان فقهائهم، فلا يكاد يخلو مصنف فقهي من التعرّض للقواعد تعليلا أو استئناسا بها في استدلال على الأحكام الشرعية.

– وقد بدت عبارات جامعة في كلام فقهاء الإباضية الأقدمين والمتأخرين لها سمة القواعد الفقهية في شمولها لأحكام فرعية عديدة، وإن لم يصرحوا بها، وهي تصلح أن تجري مجرى القواعد الكلية، أو الضوابط الفقهية بعد شيء من التعديل والتصقيل في الصياغة، وهذا ما دفع بعض المتأخرين منهم إلى الاهتمام بها لتدارك النقص في هذا المجال.

– ولم تكن القواعد الفقهية عندهم مجموعة في مصنف خاص بل هي متناثرة في المصادر الفقهية الإباضية من الحديث والفقه والأصول، كمدونة أبي غانم الخراساني، وجامع ابن بركة البهلوي، وكتاب العدل والإنصاف للوارجلاني، وكتاب الضياء للعوتبي، وكتاب الإيضاح للشماخي، وقواعد الإسلام للجيطالي، ثم تكثفت في الشروح أكثر من المتون لما فيها من كثرة الفروع، كالمعتبر للكدمي، ومعارج الآمال للسالمي، وشرحه للجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب الفراهيدي، ومنهج الطالبين لخميس الشقصي، وشرح النيل للقطب أطفيش، وحواشي السدويكشي وأبي ستة عمر القصبي على الإيضاح وقواعد الجيطالي.

ولعل الكتب الفقهية من أهم المصادر الأساسية التي استخلص منها فقهاء الإباضية تلك القواعد، وجمعوها في كتب مستقلة كما فعل الراشدي، أو دوّنوها معها في ملاحق لها، كما فعل البكري في كتاب النيل للثميني، وفيهم من عمد إلى الأدلة النقلية والعقلية فاستنبط منها القواعد والضوابط الفقهية، مثل قاعدة: «لا ضرر ولا ضرار» و«المشقة تجلب التيسير» كابن بركة البهلوي، وعامر الشماخي.

ولم يستقل فقهاء الإباضية بقواعدهم فقد استفاد بعضهم من فقهاء غيرهم في التقعيد الفقهي، وتخريج الفروع على القواعد، كالسالمي في فتاويه، والبكري في تعليقه على النيل، وفي فتاويه، ولعل من أبرزهم سفيان الراشدي، الذي تأثر كثيرا بكتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، واتبع منهجه في التأليف، إلا أنه حرص على أن يصبغها بصبغة إباضية تميزها عن غيرها من المناهج فكان غالبا ما يأخذ الفروع الفقهية من الفقه الإباضي ويطبقها على قواعده.

أما منهج الإباضية في التقعيد الفقهي، فيعتمد أساسا على التخريج أكثر من التأصيل، فأحيانا يصرحون بالقاعدة ودليلها، كما يظهر عند ابن بركة والشماخي والسالمي، وغالبا ما يذكرون القاعدة دون شرح ولا تأصيل، ولعل السمة الغالبة في منهجهم تمثلت في ذكر الفروع الفقهية مع الإشارة إلى القاعدة دون التصريح بها، ولكنها تُفهم من السياق العام من كلامهم، فكان إسهامنا متمثلا في ردّ الفرع إلى أصله، أو التنبيه عليه، أو البحث عن الفروع المتخرجة على القاعدة في المصادر الإباضية.

ولعل مما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام أن الإباضية لم يهتموا بالجانب التنظيري للقواعد الفقهية، كالتعريف بها، وبيان نشأتها ومراحل تطورها، وتقسيماتها المتنوعة، وتصنيفها في مصنفات مستقلة، ماعدا رسالة ابن بركة في التعارف، وكتاب جواهر القواعد من بحر الفرائد لسفيان الراشدي، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمامهم بالفقه العملي أكثر من النظري، ودليل ذلك كثرة الشروح، والموسوعات، والجوامع الفقهية التي جمعت فيها الأسئلة والأجوبة الفقهية، والنوازل المختلفة.

ومن خلال دراستنا للتراث الفقهي الإباضي لم نعثر على قواعد خاصة بالإباضية بالمعنى الخاص الذي حددناه في البحث، وأغلب قواعدهم كانت قواعد كلية مشهورة ومتداولة عند غيرهم، وبخاصة القواعد الخمس الكبرى، وإن وُجد اختلاف فهو في الفروع المتخرجة عليها، أما إن أخذنا بمفهوم القاعدة العام والذي يشمل القواعد والضوابط الفقهية معا، فنجد كثيرا من القواعد انفرد بها الإباضية عن غيرهم في صياغتها أو مضمونها، وقد اهتم المحقق عبد الرحمن بكلي بهذا الجانب، فجمع معظمها في الملحق الخاص بكتاب النيل للثميني.

ويلاحظ أن الإباضية توسعوا في الأخذ ببعض القواعد الفقهية والعمل بحكمها دون غيرها، فقد خرّجوا عليها فروعا كثيرة يصعب حصرها، ظهر ذلك في القواعد التالية: «الأمور بمقاصدها»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«الضرر يزال»، و«العادة محكمة» و«اليقين لا يزول بالشك»، و«البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، وغيرها من القواعد الكلية، ولعل ذلك مرده إلى ارتباطها الوثيق بواقع الناس وبمصالحهم في العاجل والآجل، وعلاقتها بالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وهذا يفسره كثرة الشواهد في هذه الدراسة.

وبعد استقراء نصوص الفقه الإباضي تبين أن معظم الإباضية لم يطلق اسم القاعدة على الحكم الكلي الذي ينطبق على جزئياته، بل كانوا يطلقون عليها تسميات أخرى تتضمن هذا المعنى، كالأصل والضابط، ولأجل ذلك التبس الأمر على بعض الفقهاء والباحثين، فظنوا أن الإباضية يفتقرون إلى القواعد الفقهية، ولو أنهم رجعوا إلى مصادرهم الفقهية واستقصوها بحثا وتمحيصا، لوجدوا هذه القواعد مبثوثة في فروعهم، بتسميات أخرى، أو بإشارات معينة، مثاله قاعدة: «الشرط الجائز شرعا معتبر» موجودة بلفظ قد لا يتوصل إلى معناه بسهولة إلا من مارس الفقه الإباضي، لأن لفظها في بعض المواضع هكذا: «الإباحة مع عدم الشروط مخالفة لأصل الوضع».

ولعل العمل الذي قام به ثلة من الباحثين الإباضيين المتخصصين في دراسة التراث الإباضي، عقيدة وفقها وحضارة، متمثلا في معجم مصطلحات الإباضية، يُعين الباحثين على فهْم مصطلحاتهم، ويسهّل عليهم البحث عن القواعد المختلفة، وفهمها فهمًا صحيحا، حتى يكون حكمهم قائما على العدل

والإنصاف، ويغدو عاملا رئيسيا في تقليص شقة الاختلاف.

وما يزال التراث الفقهي الإباضي يزخر بالقواعد الكلية والضوابط الفقهية، ولم تصل هذه الدراسة إلى استخراجها كلها خوفا من الإطناب، واستجابة لمقتضى الزمن المحدد للدراسة، ويمكن للباحثين المهتمين بهذا التراث أن يجمعوها ويدرسوها على شكل نظريات فقهية، إذا وجدوا بينها رابطة موضوعية، كالقواعد المتعلقة بنظرية العقد، والمتعلقة بنظرية المصلحة والضرورة، والمعلقة بنظرية الحلال والحرام، والمتعلقة بالسياسة الشرعية، وإن تعذر ذلك صنّفوها ضمن الأبواب الفقهية، كقواعد العبادات، وقواعد المعاملات، وقواعد الزواج والطلاق، وقواعد الحلال والحرام، وقواعد الميراث، وقواعد الأحكام القضائية وغيرها، وكل هذه القواعد لها فروع كثيرة متناثرة في ثنايا هذه الكتب.

وأثناء جمع القواعد الفقهية كشف البحث عن ضوابط فقهية كثيرة لم ترق بعد إلى مستوى القواعد، لأجل ذلك لم تدرج ضمن هذه الدراسة، باعتبارها خارجة عن نطاق الدراسة، ويمكن أن تجمع لاحقا وتُخصص بدراسة مستقلة، أو تُضم إلى القواعد ضمن موسوعة عامة يطلق عليها موسوعة القواعد والضوابط الفقهية، كما فعل بعض الباحثين في هذا المجال، ولعل هذه الدراسة تكون بداية محفزة لتحقيق هذه الغايات.

ولاشك أن هذه الدراسة لا تقف عند هذا الحد، فسيأتي من يجمع القواعد الكلية والضوابط الفقهية عند الإباضية، ويضمها إلى موسوعات القواعد الفقهية في مختلف المذاهب، ليسهل على الباحثين في هذا المجال الاستفادة منها دون عناء يذكر، وحتى لا يتعلل من يرغب في التعرف عليها بصعوبة الوصول إلى التراث الفقهي الإباضي، الذي ما يزال يحتاج إلى دراسات علمية جادة لاستخراج مكنوناته، ولعل ما يعزم عليه المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مشروعه الرائد بتكليف متخصصين في الفقه، تأليف موسوعة القواعد الفقهية على المذاهب الفقهية المشهورة، سيسد هذه الثغرة، ويتقدم خطوة كبيرة في هذا المجال، لأن مثل هذه الدراسات الحديثة، والأعمال العلمية الكبيرة لا يقوى عليها الأفراد، ولأجل ذلك ينبغي أن يتبناه فريق علمي متفرغ، أو لجان علمية متخصصة، في كل مذهب فقهي، بما يحقق التكامل المعرفي، والإفادة المثلى من كنوزنا وتراثنا الفقهي.

وختمنا هذه الدراسة بفهارس عامة ومتنوعة، شملت قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة، وفهرسا للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وخصصنا فهرسا للقواعد الفقهية والأصولية، وفهرسا للأعلام، وفهرسا للأماكن والبلدان، وفهرسا للموضوعات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، والحمد لله رب العالمين.

حرره الباحث مصطفى بن حمو رشوم أستاذ الفقه وأصوله.

قسنطينة يوم السبت 13جمادى الآخرة 1433هـ / الموافق 05 ماي 2012م.

AU NOM D'ALLAH LE CLEMENT LE MISERICORDIEUX

Faculté des Sciences Islamiques
Section Jurisprudence et ses Fondements

Université Emir Abdelkader
Des Sciences Humaines
CONSTANTINE (ALGERIE)

RESUME DE LA THESE DE DOCTORAT
Embellie par les lois de la jurisprudence chez les Ibadites

Louange à Allah, Seigneur de l'Univers, qui nous guide vers le droit chemin. Prières, salutations et paix sur le dernier des Prophètes et des Messagers, Mohammad Al-Amine, envoyé en tant que paix à l'univers, qui a posé le bases de la religion et balisa les points de repère de la législation évidente, ainsi que sur sa famille, ses vaillants Compagnons qui ont hérité la science divine, la guidée prophétique rectiligne et l'ont transmise à leurs successeurs, ce qui l'a enracinée au sein de l'humanité et a consolidé ses principes juridiques.

Par ailleurs, Le meilleur de ce que l'homme prend de son précieux temps est celui qu'il consacre à l'acquisition du savoir utile. Le plus noble de ces connaissances est la science islamique avec son produit : la jurisprudence et ses fondements. La jurisprudence étant le fruit des sciences islamiques, les principes jurisprudentiels sont l'âme de la jurisprudence islamique et sa substance, d'où s'éclaircit la pensée jurisprudentielle islamique parfaite, apte à centraliser et à authentifier les questions jurisprudentielles, éparpillées dans ses sources et ramifiée dans ses profondeurs. C'est ainsi que ces principes furent une des plus grandes préoccupations dans la jurisprudence islamique. Car, elles nous permettent de préciser ses principes secondaires et ses règles détaillées en vue de les extraire de ses fondements et les adjoindre à ses concepts.

Les grands théologiens avaient perçu cette importance. Ils se sont mis, alors, à les étudier et à les authentifier. Ils confectionnèrent de nombreux ouvrages dans les différentes écoles juridiques. Car, elles nous aident merveilleusement à consolider des questions différentes et nombreuses dans leurs rubriques, équivalentes dans leurs lois. En outre, c'est un bon moyen pour se rappeler des prescriptions. C'est, enfin, sur elles que comptent les juges et les juristes qui prononcent des fatwas à propos des actes et des affaires sans cesse renouvelées.

C'est ainsi que cette étude scientifique se propose de montrer la contribution de l'Ecole Ibadite dans la science des principes jurisprudentiels, du point de vue des fondements, de la comparaison, de l'application et de la classification. Elle répond, d'autre part, aux questions qui ont préoccupé les chercheurs dans le domaine des principes jurisprudentiels, parmi lesquelles :

- Les Ibadites ont-ils élaboré des principes jurisprudentiels à l'instar des autres écoles ? – Quelle est la date de leur apparition ? – De quelle position bénéficient-elles dans leurs argumentations et leurs discussions des sentences juridiques ? Ont-ils participé à la codification du droit musulman et à son évolution ? Se sont-ils distingués par des principes spécifiques qui les différencient des autres ? Quelles sont leurs ouvrages ?

Cette étude s'est consacrée ainsi à clarifier ces points avec un plan comprenant six chapitres ainsi qu'un prélude, une introduction et une conclusion.

PRELUDE

C'est une introduction à l'étude ''des principes jurisprudentiels : concept et évolution.'' Il comprend le côté théorique des principes (notion, évolution et classification) et se subdivise en trois thèmes de recherche:

- 1er thème : définir les principes jurisprudentiels, montrer leur relation avec les sciences et les terminologies propres à elles.
- 2ème thème : Les catégories des principes jurisprudentiels, leur importance et leur opposabilité.
- 3ème thème : Naissance des principes jurisprudentiels chez les Ibadites, évolution et classification.

Chapitre I : LE 1er PRINCIPE MAJEUR GLOBAL : ''les actes ne valent que par les intentions''

- 1er thème : Sens de la règle.
- 2èmè thème : Authentification de la règle jurisprudentielle à partir du Noble Coran, de la Sunna , des dires des Compagnons, du consensus et de la logique.
- 3ème thème : Les branches secondaires de la règle et ses applications.
- 4ème thème : Quelques principes dérivées de la règle globale ''les faits sont jugés selon les intentions''.

Chapitre II: LE 2ème PRINCPE MAJEUR GLOBAL : ''la certitude ne disparaît pas par le doute''

- 1er thème : Signification de cette règle.
- 2ème thème : Authentification de la règle.
- 3ème thème : Les principes secondaires de la règle et leurs applications.
- 4ème thème : Les principes secondaires relatifs à la règle globale : ''la certitude ne disparaît pas avec le doute''

Chapitre III: LE 3ème PRINCIPE MAJEUR GLOBAL : ''la difficulté entraîne la simplification''

- 1er thème : Signification de la règle
- 2ème thème : Les catégories des difficultés et leurs critères.
- 3ème thème : Authentification de la règle.
- 4ème thème : Les causes de la simplification et de l'allégement.
- 5ème thème : Les catégories des simplifications et leurs domaines.
- 6ème thème : Les applications et les principes secondaires de la règle chez les Ibadites.
- 7ème thème : Les principes secondaires dérivées de la règle : ''la difficulté entraîne la simplification''.

Chapitre IV: LE 4ème PRINCIPE MAJEUR GLOBAL : ''tout préjudice est illégal'' ou ''pas de nuisance, ni à soi-même, ni à autrui.''

- 1er thème : définition de la règle.
- 2ème thème : authentification de la règle.
- 3ème thème : les catégories de nuisances, leurs critères et les moyens de s'en défaire.
- 4ème thème : Applications de la règle et les principes secondaires qui en découlent.
- 5ème thème : les principes jurisprudentiels inclus dans cette grande règle.

Chapitre V: LE 5ème PRINCIPE MAJEUR GLOBAL : ''la coutume fait force de loi''

- 1er thème : Signification de la règle.
- 2ème thème : Les catégories des coutumes et les conditions permettant la prise en considération dans les principes jurisprudentiels.
- 3ème thème : authentification de la règle dans le Noble Coran, la Sunna, les dires des Compagnons (qu'ils soient agréés), le consensus et la logique.
- 4ème thème : Applications de la règle et ses principes secondaires chez les Ibadites.
- 5ème thème : Les principes secondaires qui découlent du principe global : ''La coutume fait force de loi''.

CONCLUSION

Nous avons résumé les principaux résultats atteints. Nous avons proposé certaines recommandations que nous n'avons pas pu réaliser dans cette étude. Les chercheurs pourront, ainsi, s'y référer en tant que projets d'avenir en vue de parachever la construction de l'édifice des principes jurisprudentiels islamiques sur des bases objectives, ce qui aide à résoudre les problèmes qui se posent dans des domaines divers, conformément aux efforts intellectuels et aux différents principes jurisprudentiels.

Cette étude a abouti à d'importants résultats, dont voici quelques-uns :

Cette étude a examiné la signification des principes globaux et les critères jurisprudentiels. Elle a trouvé que les deux concepts ont subi des évolutions avec la pratique. Alors qu'au tout début, peu de choses les différentiaient. La définition a atteint, par la suite, un genre de stabilité. Elle fut définie ainsi :

''une question globale ou majoritaire qui s'applique aux nombreux détails qui permettent la compréhension du principe''. Mais, le critère se différencie du principe jurisprudentiel. Car, il consiste en principes secondaires dans un même chapitre, alors que le principe les réunit dans plusieurs chapitres.

Les principes jurisprudentiels chez les Ibadites sont le fruit de maturation du droit islamique et de ses questions dans l'esprit de leurs juristes. Pratiquement, aucun auteur ne peut s'empêcher d'y faire allusion en vue d'affirmer ou de s'habituer dans la démonstration logique des principes jurisprudentiels.

Des expressions globales sont apparues chez les juristes anciens. Elles ressemblent aux principes jurisprudentiels, vu qu'elles englobent de nombreux principes secondaires. Même s'ils ne l'avaient pas dit ouvertement, elles sont aptes à jouer le même rôle que les principes globaux ou les normes jurisprudentielles après quelques rectifications et ajustements dans la formulation. C'est ce qui a incité les plus contemporains d'entre eux à s'en charger afin de réparer ce qui manque dans ce domaine.

Les principes jurisprudentiels n'étaient pas, chez eux, regroupés dans un recueil spécifique. Mais ils étaient dispersés à travers les sources jurisprudentiels ibadites (hadiths, droit islamique et fondements). On peut citer : ''Moudawana'' d'Abi- Ghanem Al-Khorasani – ''Jamie'' d'Ibn Baraka Al-Bahlawi – '' Al-Âdl oua l'Insaf'' d' Al-Warijlani – ''Ad-Dya'' d'Al-Outbi – ''Al-Idhah'' d'Achamakhi – ''Qawaîd Al-Islam'' d'Al-Jitali. Puis, ils se multiplièrent plus dans les textes explicatifs que dans les originaux à cause de ce qu'ils contiennent comme principes secondaires : ''Al-Mouâtabar'' d'Al-Kadmi, ''Maârij AL-Amal'' d'As-Salmi, ses commentaires d''' Al-Jamie As-Sahih'' d'Ar-Rabie Ibn Habib Al-Farahidi, ''Minhaj At-Talibine'' de Khamis Chaqsi, ''Charh An-Nil'' d'Al-kotb Tfayache, ''Hawchi''d'As-Sawikchi, les commentaires d'Abi-Setta Omar Ibn Al-Qasbi sur ''Al-Idah'', et ''Qawaîd'' d'Al-Jitali.

Selon toute probabilité, les livres traitant du droit musulmans sont les plus importantes sources fondamentales dont les juristes ibadites avaient extrait ces principes qu'ils ont groupés dans des livres spécifiques, comme l'a fait Rachedi, ou inscrits en marge comme l'a fait Al-Bikri dans ''An-Nil'' de Thamini. D'autres se sont basés sur des arguments traditionnels et rationnels d'où ils ont extrait les principes et les normes du droit musulman, tels que ''tout préjudice est illégal'' et ''la difficulté entraîne la simplification'', comme l'a fait Ibn Baraka Al-Bahlawi et Amer Chamakhi.

Les juristes ibadites ne se sont pas contentés, uniquement, de se servir de leurs propres principes. Certains avaient exploité ce qu'ont fait les autres juristes sur la codification et l'extraction des règles secondaires à partir des principes, tels qu'As-Salmi dans ses ''fatawi'', Al-Bikri dans son commentaire sur ''An-Nil'' et dans ses ''fatawi''. Le plus célèbre d'entre eux est, peut-être, Soufiane Rachedi qui a été beaucoup influencé par le livre ''Al-Achbah ou An-Nadhaïr'' de Souyouti. Il a, en effet, suivi sa méthodologie dans la confection des livres. Mais, il a veillé à la marquer par une empreinte ibadite qui la distingue des autres. En effet, la plupart du temps, il prend les règles secondaires à partir de la jurisprudence ibadite et il les applique à ses principes.

Quant à la méthodologie ibadite relative à la codification dans la jurisprudence islamique, elle s'appuie essentiellement sur l'extraction beaucoup plus que sur l'authentification. Parfois, ils déclarent le principe et sa preuve, comme cela apparaît chez Ibn Baraka, Chamakhi et Salmi. Mais, souvent ils citent le principe sans explication ni authentification. Globalement, le signe caractéristique de leur méthodologie apparaît dans la citation des règles juridiques secondaires en faisant allusion au principe sans le déclarer. Mais, on le comprend d'après le cours des idées. Ainsi, notre participation a été de rendre le principe secondaire à son origine ou bien en avertir le lecteur ou faire des recherches sur les règles secondaires extraits du principe dans les sources ibadites.

Ce qu'il faut indiquer, dans ce contexte, c'est que les Ibadites ne se sont nullement préoccupés de la recherche abstraite des principes jurisprudentiels en tentant de les définir, montrer leur naissance, les étapes de leur évolution, leurs différentes répartitions, leur classification dans des livres spécifiques, mis à part la lettre d'Ibn Baraka au sujet d' ''At-Taârouf'', le livre de Soufiane Rachedi ''Jawahir Al-Qawaïd fi Bahr Al-Fawaïd''. Cela est dû, probablement, à ce qu'ils s'intéressaient à la jurisprudence pratique beaucoup plus qu'à la jurisprudence théorique. La preuve, c'est la multitude des commentaires, des encyclopédies, des compilateurs jurisprudentiels qui rassemblent des questions et des réponses sur le droit musulman et les différents problèmes.

A travers notre étude du patrimoine jurisprudentiel ibadite, on n'a pas vu des principes spécifiques aux Ibadites dans le sens particulier que nous avions précisé. La plupart de leurs principes furent des principes globaux notoirement connus et utilisés chez les autres, particulièrement les principes globaux majeurs. S'il y avait des désaccords, c'est dans les règles secondaires qui en découlent. Par contre, si nous appliquons le concept du principe général qui englobe les principes et les normes jurisprudentiels, nous trouverions que, dans beaucoup de principes, les Ibadites se sont singularisés dans la formulation ou le contenu. Ainsi, le vérifieur Abderrahmane BAKELLI s'est attaché à le faire. Il regroupa la presque totalité dans l'annexe spécifique au livre ''An-Nil'' de THAMINI.

Il est à remarquer que les Ibadites se sont étendus dans l'utilisation de certains principes jurisprudentiels aux dépens des autres. Ils en ont extrait plusieurs règles secondaires difficiles à comptabiliser. Ceci apparaît dans les principes suivants : ''les actes ne valent que par les intentions'', ''la difficulté entraîne la simplification'', ''tout préjudice est illégal'', ''la coutume fait force de loi'', ''la certitude ne disparaît pas par le doute'', ''la preuve incombe au demandeur, le serment à celui qui nie la chose'', etc. Probablement, cela s'explique par leur grand souci pour le vécu des gens, leurs préoccupations actuelles et futures, et leur lien avec les objectifs de la jurisprudence islamique. Ceci est démontré par les nombreux exemples dans cette étude.

Après avoir passé en revue les textes jurisprudentiels ibadites, on peut déduire que la plupart des Ibadites n'avaient pas donné le nom de principe à la règle jurisprudentielle totale qui correspond à ses points de détails. Mais, ils lui donnèrent d'autres nominations, qui englobent ce sens, tels que la source fondamentale, la norme. C'est pour cela qu'il y a eu confusion chez certains juristes et chercheurs. Ils crurent, en effet, que Les Ibadites ont un manque flagrant de principes jurisprudentiels. Mais, s'ils avaient pris soin de visiter leurs ouvrages jurisprudentiels, d'y rechercher profondément et de bien les étudier, ils auraient trouvé que leurs principes étaient disséminés dans leurs principes secondaires avec d'autres appellations ou des allusions définies. Par exemple, le principe ''une condition valable juridiquement est pris en considération'' existe avec une formulation que ne peut déceler facilement que celui qui a bien étudié la jurisprudence islamique ibadite. Car, parfois, il est ainsi mentionné dans certains endroits : ''la permissivité non soumise aux conditions est contraire au fondement juridique.''

Le travail accompli par un trio de chercheurs Ibadites, spécialisés dans le patrimoine ibadite (doctrine, lois et civilisation), concrétisé par ''l'encyclopédie de la formulation ibadite'' est, peut-être de nature à aider les chercheurs à comprendre leurs formulations, à faciliter la recherche des

différents principes et à les assimiler correctement afin qu'ils soient équitables et honnêtes dans leur jugement. Cela contribuera principalement à lever toute équivoque sur les points de désaccord.

Le patrimoine jurisprudentiel ibadite reste plein de principes globaux et des normes jurisprudentielles. Cette étude n'est pas arrivée à les extraire totalement par peur de verbosité et par respect du temps imparti. Cependant, les chercheurs, qui s'intéressent à ce patrimoine, peuvent les grouper et les étudier sous forme de théories jurisprudentielles quand ils trouvent, entre elles, des liens objectifs. A titre d'exemple : les principes relatifs à la théorie du contrat, à la théorie de l'intérêt et de la nécessité, à la théorie du licite et de l'illicite, à la théorie de la politique juridique.

En cas d'impossibilités, ils peuvent les classer avec les chapitres jurisprudentiels tels que les principes cultuels, les principes des transactions, etc. Tous ces principes ont des principes secondaires dispersés à travers ces livres.

Sans aucun doute, cette étude ne va pas s'arrêter là. Il va venir celui qui réunira les principes globaux et les normes jurisprudentielles ibadites. Il les rattachera aux encyclopédies jurisprudentielles dans les différentes écoles en vue permettre aux chercheurs d'en profiter sans trop de peines et afin que ne trouve pas d'excuses celui qui aimerait les connaître, mais qu'il éprouve beaucoup de difficultés à atteindre le patrimoine ibadite. Celui-ci a encore besoin d'études scientifiques sérieuses en vue d'extraire tout ce qu'il préserve dans ses entrailles. Il est probable que le projet innovant du groupement jurisprudentiel de l'Organisation du Congrès Islamique qui se propose de charger des spécialistes dans la jurisprudence musulmane d'élaborer ''l'encyclopédie des principes jurisprudentiels '' qui concerne les écoles juridiques renommée va combler ce déficit et permettre une grande avancée dans ce domaine. Car, ce genre d'études modernes et ces grands travaux scientifiques ne peuvent pas être supportés par une seule personne. Voilà pourquoi cela ne peut être supporté par des individus. Il incombe à une équipe scientifique spécialisée et disponible à tout instant ou à des commissions spécialisées dans chaque école. Cela va favoriser la complémentarité des connaissances et nous permettra d'en profiter, idéalement, de nos trésors et de notre patrimoine jurisprudentiel.

Nous avons clôturé cette étude par des tables de matière générales et variées. Elles ont englobé les versets coraniques, les hadiths du Prophète (pbAsl). Un répertoire a été spécialement réservé aux principes jurisprudentiels et fondamentaux. Un autre pour les lieux et les pays, une liste des ouvrages de référence utilisés dans cette étude et, enfin, un autre pour les sujets.

Paix, salutations et bénédictions d'Allah sur notre Prophète Mohammad, sur sa famille et sur ses compagnons. Louange à Allah, Seigneur de l'univers.

Fait par Mustapha ben Hamou RECHOUM

Professeur de la Jurisprudence islamique et ses fondements

Constantine, le Samedi 13 Joumada Thania 1433 (h) / Correspondant au 05 Mai 2012

IN THE NAME OF GOD THE MERCIFUL AND THE MOST GRACIOUS

Emir Abdelkader University of Humanities.

Department of Islamic sciences.

Section of jurisprudence.

PHD THESIS SUMMARY
Upturned by jurisprudence laws in Ibadism

Praise be to Allah, creator of the universe and our guide to the straight path and sincere prayers and warm salutations upon Mohamed Al amine sent by God as a mercy for all the universe who founded the religion bases and put landmarks of the legislation clearly and prayers upon his family, his valiant companions who have inherited divine knowledge and transmit it to their successors.

The best thing man has to do is to dedicate his precious time to the acquisition of useful knowledge. The best of this useful knowledge is the Islamic science with its branches, the case law and its foundations. Case law is the result of Islamic sciences and the rules of precedent are the soul of Islamic jurisprudence and its substance, which cleared his Islamic jurisprudential thought perfect, able to centralize and authenticate jurisprudential issues, scattered its sources and branched into its depths. This is how these principles were one of the biggest concerns in Islamic jurisprudence. Because they allow us to clarify its secondary principles and detailed rules to extract them from their foundations and to add to its concepts.

- Did Ibadites have developed case law principles like the other schools? - What is the date of their appearance? - In what position they enjoy in their arguments and discussions of legal judgments? Have they been involved in the codification of Islamic law and its evolution? Did they distinguishes by specific principles which distinguish them from others? What are their books?

This study is devoted to clarify these points and with a plan that includes six chapters and a prelude, an introduction and a conclusion.

PRELUDE

It is an introduction to the study of" jurisprudential principles: concept and evolution." It includes the theoretical principles (concept, evolution and classification) it is divided into three research themes:

- Theme 1: define the rules of precedent, to show their relationship with science and terminology specific to them.
- Second theme: The categories of case law principles, their importance and their enforceability.
- Third theme: Birth of jurisprudential principles, evolution and classification in Ibadism.

Chapter I: 1st principle the major global : Acts are never valuable without intention.

- Theme 1: Meaning of the rule.
- 2nd theme: Authentication of the judicial rule from the Noble Qur'an, the Sunnah, the sayings of the Companions, consensus and logic.
- Third theme: The secondary branches of the rule and its applications.
- The fourth theme: Some principles derived from the global rule" the facts are judged according to intentions."

Chapter II: THE MAJOR GLOBAL second PRINCPE: "certainty does not disappear by doubt"

- Theme 1: Meaning of this rule.
- Second theme: Authentication Rule.
- Third theme: The secondary principles of the rule and its applications.
- The fourth theme: The secondary principles relating to the global rule:" certainty does not disappear with doubt"

Chapter III: THE MAJOR GLOBAL 3rd PRINCIPLE: " difficulty" results in the simplification

- Theme 1: Meaning of the rule
- Second theme: difficulties categories and their criteria.
- Third theme: Authentication Rule.
- The fourth theme: Causes of simplification and relief.
- Fifth theme: The categories of simplifications and their fields.
- Sixth theme: Applications and secondary principles of the rule in Ibadism.
- Seventh theme: The secondary principles derived from the rule:" difficult" leads to simplification.

Chapter IV: THE MAJOR GLOBAL 4th PRINCIPLE: " harm" is illegal

- Theme 1: definition of the rule.
- Second theme: Authentication Rule.
- Third theme: the categories of pollution, their criteria and ways to get rid of them.
- The fourth theme: Applications of the rule and principles that are cascaded.
- Fifth theme: the jurisprudential principles included in this great rule.

Chapter V: 5th PRINCIPLE THE MAJOR GLOBAL: " tradition makes’’ the force of law

- Theme 1: Meaning of the rule.
- Second theme: The categories of customs and the conditions for consideration in the case law principles.
- Third theme: the authentication rule in the Qur'an, the Sunnah, the sayings of the Companions (whether approved), consensus and logic.
- The fourth theme: Applications of the rule and its secondary principles in Ibadism.
- Fifth theme: The secondary principles which flow from global principle:" The custom has the force of law’’

CONCLUSION

We have summarized the main results achieved. We made some recommendations that we have not been able to achieve in this study. Researchers can thus refer to them as future plans to complete construction of the building of Islamic jurisprudential principles on an objective basis, which helps to solve problems in various fields accordance with the intellectual effort and various jurisprudential principles.

This study discussed important results here are some of them.

This study examined the significance of global principles and case law criteria. It found that the two concepts have undergone changes with practice. While at the outset, very little differentiated them. The definition reached, thereafter, a kind of stability. It was defined as: " majority or a global issue that applies to many details that enable the understanding of the principle. " But the criterion differs from the jurisprudential principle because it consists of secondary principles in one chapter, while the principle unites them in several chapters.

The judicially in Ibadism is the result of maturation of Islamic law and questions in the minds of their lawyers. Practically, no author can not help but to allude to affirm or to get used to demonstrate principles of logic jurisprudentiels.

- The global expressions appeared in ancient jurists. They resemble the jurisprudential principles, since they include many secondary principles. Even if they had not said openly, they are able to play the same role as the global principles and standards jurisprudential after a few corrections and adjustments in the formulation. This is what prompted the most contemporary of them to assume responsibility to repair what is lacking in this area.

The jurisprudential principles were not at home, grouped in a specific collection. But they were scattered through the jurisprudential Ibadit sources such as; (hadith, Islamic law and foundations). Include:"" Moudawana of Abi-Ghanem Al-Khorasani - Jamie"" Ibn Al-Baraka Bahlawi -" Al-Adl wa Insaf" the Al-Warijlani -" ad-Dya Al-Outbi" -" Al-Idhah of Achamakhi" -"" Qawaîd Al-Islam Al-Jitali. Then they multiplied more in the narratives in the original because of what they contain as secondary:" Al-Al-Mouâtabar Kadmi"," Màárij AL-Amal" Aces -Salmi," his comments to Al-As-Sahih Jamie" Ar-Rabie Ibn Habib Al-Farahidi," Minhaj Has Talibine Khamis Chaqsi"," Sharh An-Nil" of al-Kotb Tfayache,"" As-Hawchi Sawikchi, the comments of Abu-Setta Omar Ibn al-Qasbi on al-Idah""," and" al-Qawaîd Jitali.

In all likelihood, books on Muslim law are the most important primary sources that Ibadi lawyers had extracted these principles from them. They have clustered in specific books, as did Rachedi, or registered on the sidelines as did al-Bikri" in" An-Nil of Thamini. Others are based on traditional and rational arguments where they extracted the principles and norms of Muslim law, such as" harm is illegal" and" difficult" leads to simplification, as did Baraka Ibn Al-Amer and Bahlawi Chamakhi.

Ibadit lawyers do not confine themselves only, to use their own principles. Some had operated what was done by other lawyers about the coding and extraction of secondary rules from first principles, what did such Salmi in its Fatawi"", Al-Bikri in his commentary on" An Nile" and" its" Fatawi. The most famous of these is, perhaps, Soufiane Rachedi who was much influenced by the book" Al-An-Achbah or Nadhaïr" of Suyuti. It has, indeed, its methodology followed in the making of books. But, he oversaw the mark by Ibadite fingerprint that distinguishes it from others. Indeed, most of the time it takes from the secondary rules of Ibadite jurisprudence and applies them to its principles.

As for the Ibadite methodology on codification in Islamic jurisprudence, it relies mainly on the extraction of much more than authentication. Sometimes, they state the principle and its proof, as it appears in Ibn Baraka Chamakhi and Salmi. But often they cite the principle without explanation or authentication. Overall, the hallmark of their methodology appears in the citation of secondary legal rules referring to the principle without declaring it. But we understood from the flow of ideas. Thus, our participation was to make the principle secondary to its origin or inform the reader or to research the rules extracted from secondary sources in Ibadit Principles.

What you should indicate in this context is that Ibadites research were not concerned with abstract principles of jurisprudence by attempting to define them, show their birth, stages of their evolution, their different distributions, their classification in specific books, apart from the letter of Ibn Baraka about to"" Was Taârouf's book" Soufiane Rachedi Jawahir Al-Bahr Al-fi Qawaïd Fawaid". This is due, probably, that they were interested in the law practice much more than theoretical jurisprudence. The proof is the multitude of comments, encyclopedias, compilers that collect jurisprudential questions and answers on Islamic law and the various problems.

Through our Ibadit study on jurisprudential heritage, we have not seen specific Ibadit principles in the particular sense that we had specified. Most of their principles were notorious global principles used and in others, particularly the major global principles. If there were disagreements, it is in the rules that are cascaded. By cons, if we apply the concept of the general principle that encompasses the principles and jurisprudential norms, we would find that in many principles, Ibadits were singled out in the wording or content. Thus, the verifier Abderrahmane BAKELLI endeavored to do so. He gathered nearly all in the specific annex to the book" An-Nil" of THAMINI.

It should be noted that Ibadites have spread in the use of certain jurisprudential principles at the expense of others. They released a number of secondary rules difficult to recognize. This appears in the following principles:" actions are but by intentions"," the difficulty resulting simplification"," harm" is illegal," custom made" the force of law, " certainty does not disappear by doubt"," proof lies with the applicant, the oath to him who denies the thing," etc.. Probably this is due to their great concern for people's experiences, concerns and future, and their relationship to the objectives of Islamic jurisprudence. This is evidenced by the many examples in this study.

After reviewing the jurisprudential Ibadi texts, we can deduce that most Ibadites did not name the principle of judicial rule that corresponds to its total points of detail. But they gave him other appointments, which include this sense, such as the fundamental source and the norm. That is why there has been some confusion among lawyers and researchers. They believed, in fact, that The Ibadites have a glaring lack of case law principles. But, if they had cared to visit their works on jurisprudence, to seek work deeply and study them well, they would have found that their principles were scattered in their secondary principles with other names or references identified. For example, the principle" a legally valid condition is considered" exists with a formulation that can easily detect that one who has studied Islamic and Ibadit jurisprudence because sometimes it is so stated in some places:" permissiveness is not subject to the conditions is contrary to the legal basis."

The work done by a trio of Ibadite researchers, Heritage Ibadit specialist (doctrine, laws and civilization), materialized by" encyclopedia" is Ibadite formulation, may be to help researchers to understand their formulations, to facilitate the retrieval of different principles and to assimilate them properly so they are fair and honest in their judgment. This will mainly help to remove any ambiguity on points of disagreement.

Ibadit Jurisprudential heritage remains full of global principles and standards of jurisprudence. This study has not arrived to extract them completely for fear of verbosity and strict time limits. However, researchers interested in this heritage can group them and study them in the form of jurisprudential theories when they find them, links goals. For example: the principles governing contract theory, the theory of interest and necessity, to the theory of licit and illicit, to the theory of legal policy.
If impossibilities, they can be classified with chapters such as the jurisprudential principles of worship, the principles of transactions, etc.. All these principles are secondary principles scattered throughout these books.

Undoubtedly, this study does not stop there. It will come one which will bring together the global principles and Ibadit jurisprudential standards. It will link to the jurisprudence encyclopedias in different schools to enable researchers to enjoy it without too much pain and so can not find one who would like to apologize to know them, but he feels it very difficult to achieve heritage Ibadite. It still needs serious scientific studies to extract all he preserves in its bowels. It is likely that the innovative project of the group jurisprudential Organization of Islamic Congress which proposes to charge experts in Muslim jurisprudence to develop" Encyclopedia" jurisprudential schools for legal fame will fill this deficit and allow a breakthrough in this field. For such studies, and those great modern science can not be supported by one person. That's why it can not be borne by individuals. It is the responsibility of a team of specialized scientific and available at all times or to specialized committees in each school. This will promote the complementarity of knowledge and we will enjoy it, ideally, our treasures and our heritage precedents.

We concluded this study by tables of general and varied material. They included the Quranic verses, Hadith of the Prophet (PBUH). A directory has been especially reserved for jurisprudential principles and fundamentals, another for places and countries, a list of references used in this study and another for subjects.

Peace, Greetings and blessings of Allah be upon our Prophet Muhammad, his family and his companions. Praise be to Allah, Lord of the universe.

Prepared by Mustapha Ben Hammou Rechoum

Professor of Islamic Jurisprudence and its Foundations

Constantine on Saturday 13 Jumada Thani 1433 (h) / Corresponding to 5 May 2012